



## تطور حجم الائتمان المصرفي وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٨

عقيل حميد جابر الحلو<sup>a\*</sup> ، فاطمة سوادى شنباره<sup>b</sup>  
جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد

### المخلص

يتلخص موضوعة البحث التي نحن بصددھا في بيان ماهية الائتمان المصرفي والنظريات التي تطرقت له فضلا عن بيان تأثيره في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٨، أذ تم استخدام أنموذج الانحدار البسيط وبرنامج EViews<sup>9</sup> كوسائل للقياس، وتوصلت الدراسة الى عدة استنتاجات أبرزها هو ان هناك انحياز حكومي للتعامل مع المصارف الحكومية وتجاهل المصارف الخاصة، كذلك استنتجت ضعف تأثير الائتمان النقدي على التضخم نتيجة التحكم الكامل في الاخير من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي، ومما ادى الى تكديس السيولة لدى المصارف التجارية في العراق على الرغم من بلوغها نسب عالية، وبالتالي فان القطاع بات عاجزا عن استثمار وتشغيل موجوداته والودائع الموجودة لديه، وقد اوصت الدراسة الى ان هناك خطط وفرص استثمارية كبيرة تتوفر عليها البيئة الاقتصادية العراقية يمكن ان تساعد المصارف التجارية على استثمار السيولة التي تمتلكها وتحقيق ربحية مناسبة وهذا سيساعدها على ترك الاستغلال اللا اخلاقي مثل هامش الربح العالي الذي تفرضه وكذلك التحيز الذي تعمل به الحكومة للمصارف والذي لا يعود بفائدة على الاقتصاد، لذلك يجب على الحكومة ان تتعامل من منطلق المصلحة الاقتصادية للبلاد في تعاملها مع المصارف الحكومية والخاصة وتشجيع التنافس وجعلها تعمل وتنوع مصادر دخلها الذي يعتمد في معظمه على مزاد العملة والفرق بين السعر الرسمي والمعلن.

### معلومات المقالة

#### تاريخ البحث

الاستلام: ٢٠٢١/٤/١٢  
تاريخ التعديل: ٢٠٢١/٥/٢٥  
قبول النشر: ٢٠٢١/٥/٢٥  
متوفر على الأنترنت: ٢٠٢١/٩/١٩

#### الكلمات المفتاحية:

الائتمان المصرفي  
التضخم  
الناتج المحلي الاجمالي  
البطالة  
النمو الاقتصادي

## The development of the volume of bank credit and its impact on some economic variables in Iraq for the period 2004-2018

Aqel Hameed Jaber<sup>\*a</sup> , Fatima Sawadi Shenbara<sup>b</sup>  
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics.

### Abstract

The subject of the study is to indicate what bank credit is and the theories related to it . in addition, it seeks to investigate its impact on certain macroeconomic variables in Iraq during the period 2004-2018. The simple regression model and the 9EVIEW program are used as instruments of measurement. The study found several conclusions, the most notable of which was that the Government was biased towards government banks and ignored private ones. It is also found that the effect of cash credit on inflation had been weakened as a result of full control of the later by the monetary authority of the Central Bank of Iraq, which had led to build-up the liquidity among commercial banks in Iraq, despite their high ratios. Consequently, the sector is unable to invest and operate its assets and deposits.. The study recommended that there are significant environmental investment plans and opportunities for the Iraqi economy that could help commercial banks to invest their own liquidity and achieve adequate profitability. This would help them to leave unethical exploitation, such as their high profit margin, as well as government bias for banks, which is not beneficial to the economy.

Keywords: bank credit, inflation, GDP, unemployment, Economic Growth..

\*

Corresponding author : E-mail addresses : hklilope@gmail.com.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11-3/119-126

## المقدمة

كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، في العراق باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي.

### أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من خلال تناوله لموضوعاً مهماً من المواضيع الاقتصادية، وهو الائتمان المصرفي والدور الذي يمكن ان يؤديه كوسيط مالي لتعبئة الادخارات بأشكالها المختلفة وتوظيفها وفق الضوابط والتعليمات اللازمة، الامر الذي جعله يحظى باهتمام الاقتصاديين واصحاب القرار الاقتصادي كونه ذو تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ويوفر جانباً تمويلياً مهماً يسهم في دعم الجوانب التنموية للبلد.

### فروض البحث

تتطلق فرضية البحث من ان لتطور حجم الائتمان المصرفي تأثيراً على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق.

### منهجية البحث

اعتمد البحث على منهجية تقوم على المزج بين المنهجين الاستنباطي وبالأخص في الجانب النظري للبحث، والمنهج الاستقرائي عند قياس تأثير تطور حجم الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم بحثها من خلال الاعتماد على ادوات التحليل القياسي لبيانات الدراسة المستمدة من المصادر الرسمية والكتب والدوريات والتقارير والرسائل والاطروحات واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

### الحدود المكانية والزمانية للبحث

- سيتركز البحث في بحث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية في كل من العراق.
- تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة من عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٨.

### الاطار النظري

#### اولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

يعد الائتمان صيغة تمويلية استثمارية تعتمد من قبل انواع المصارف ، وتستعمل النقود اداة للتبادل ومقياساً للقيم ووسيلة للادخار والدفع المؤجل، كما ان الائتمان المصرفي من اهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الاجمالية للمصارف في الربح والخسارة وانه الوظيفة الاهم في مجال الاعمال المصرفية التي تحقق العائد للمصرف، كما انه يلعب دوراً بارزاً في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دور الوساطة المالية بين المدخرين والمقرضين، ومن خلال المساهمة في زيادة العرض النقدي، فالائتمان في اللغة العربية

يؤدي الائتمان المصرفي دوراً حيوياً ومهماً جداً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، اذ يعد وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، حيث يجري تحويل رأس المال من شخص لآخر فائض نقدي إلى شخص بحاجة إلى هذا الفائض، وغير متوافر لديه من اجل استغلاله في عملية الإنتاج واستخدام الموارد البشرية وزيادة إنتاجية رأس المال، وتعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية والهامة التي تقوم بها المصارف التجارية لتحقيق أهدافها، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه المصارف ويسهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، كما ان منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوافرة للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توافر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف.

كما ان النمو الاقتصادي يعد هدفاً رئيساً للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للبلدان كافة، وليس سهلاً تحقيق النمو الاقتصادي، اذ ان هناك متطلبات اساسية وشروطاً مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب ، ولعل من بين اهم العناصر الاساسية اللازمة هي توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الانتاج والدخل ، وان التضخم والبطالة يعدان ظاهرتين اقتصاديتين قد تواجهها اي اقتصاد في العالم ، فهما يعدان من المرتكزات الاساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، فالبطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة ، كما اصبحت ظاهرة اقتصادية في اي اقتصاد ، اما التضخم فهو ظاهرة الارتفاع العام المستمر في الاسعار ، واصبح يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد اذا كان بجانبه السلبي ، من هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة ما بين التضخم والبطالة.

### مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

١. ما هو حجم التأثير الذي يمارسه، الائتمان المصرفي في المتغيرات الاقتصادية الكلية.
٢. ماهي الكيفية التي يتم بها توجيه الائتمانات المصرفية، باتجاهات اقتصادية تنموية ذات تأثير ايجابي وفاعل على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق.

### أهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الائتمان المصرفي و الاثر الذي يمكن ان يتركه بأنواعه على بعض المتغيرات الاقتصادية

الاقتصاد في حالة انكماش، وفي كلتا الحالتين سيؤدي ذلك الى فقدان التوازن وحالة عدم الاستقرار.

٤. يساهم الائتمان المصرفي في خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة لهم من خلال اسهامه في توسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي.

٥. يقوم الائتمان المصرفي ومن خلال ادواته كالقود والسندات والكمبيالات بوظيفة تسوية المبادلات التي تتيح اختصار وقت عملية تبادل السلع والخدمات.

٦. ان النشاط الاقتصادي الكبير يعد مؤشرا على نجاح المؤسسات المصرفية، اذا ما اعتمدت تلك المؤسسات سياسة ائتمانية سليمة في منحه ومتابعة تحصيله.

#### ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي

على الرغم من ان النمو الاقتصادي يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجتمع الا انه لم يكن هنالك اهتماماً واضحاً به لاسيما قبل الثورة الصناعية، فالحياة كانت تنسم بالبساطة والمجتمع كان يكرس معظم موارده الاقتصادية لإنتاج الحاجات الاساسية المتمثلة بالغذاء والملبس والسكن وغيرها من الحاجات الاساسية للعيش، الا ان تطور أساليب الإنتاج تاريخياً مترافقة مع تطور قدرات الإنسان على الإنتاج خاصة بعد الثورة الصناعية جعل النمو الاقتصادي يأخذ حيزاً كبيراً للمعرفة مدى تطور البلدان، (Siegel, Charles, 2006:5) ولو تمعنا جيداً في كلمة النمو (Growth) لوجدناها تقترن بفكرة بيولوجية تعني في الأساس تزايداً في الأبعاد أو المقاييس للأحياء، مثل الزيادة في الطول والوزن و الحجم، و بتعبير آخر يعد النمو ظاهرة كمية تتمخض عن تغيرات تخضع للقياس المباشر بمقاييس كمية. (القطيفي، ١٩٩٩: ٩)

#### ثالثاً: مفهوم البطالة

يختلف مفهوم البطالة من مجتمع الى آخر باختلاف طبيعة المجتمع والمفاهيم المعتمد عليها والتقاليد ونوعية العمل الذي يمتننه، كما لا يوجد معنى للبطالة في المجتمعات الريفية التي تعتمد الزراعة، إلا أن تطور الصناعة وما وفرته من تنوع في التخصص والتدريب وفرص العمل برزت مشكلة البطالة كظاهرة اقتصادية ملموسة، حيث عرفت منظمة العمل الدولية بان العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، ولهذا فان تحديد معنى البطالة في أي مجتمع يتوقف على مدى إمكانية أي فرد في الحصول على فرصة عمل الذي يعتبر مؤشرا من مؤشرات الرفاه والتطور الاجتماعي، وقد عرف الاقتصاد الهندي امانياسين البطالة بأنها (الحرمان الاجتماعي) وانه الانتقار إلى بعض الإمكانيات والقدرات الأساسية للانتقال والعمل . (الربيعي، ٢٠٠٨).

مصدره ائتمن، وان اصل معنى الائتمان في الاقتصاد القدرة على الاقتراض، وبالترام جهة لجهة اخرى بالاقتراض او المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، او بمعنى اخر منح مدة من الوقت من الدائن للمدين يتعين على الاخير في نهايتها دفع الدين المستحق يركز على مدى توفر الثقة ولذلك يعرفه بالثقة نفسه (سعيد، ٢٠١٤: ١٨٥)، ويقصد بالائتمان تلك الخدمات التي يقدمها المصرف للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد وبدون اية خسائر يتحملها المصرف (عبدالباقي، ٢٠١٥: ٢٤٦) كما عرف ايضا بانه العملية او العمليات التي بمقتضاها يرتضي البنك بمقابل فائدة او عمولة معينة ان يمنح عميله او شخص اخر بناء على طلب عميله سواء حالاً او بعد وقت معين بشكل رؤوس اموال نقدية او شكل اخر. (عبدالحميد، ٢٠٠٢: ١٢٠-١٢١).

#### ✓ اهمية الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي مكانة مهمة وكبيرة يمكن توضيحها كالاتي (عذافة، ٢٠١٨: ١٥-١٦) (طه، ٢٠٠٧: ٤٣٩):

الجزء الاكبر من الارباح للمصارف يتمثل بالائتمان، فبأرباحه تستطيع المصارف التوسع والنمو الذي يحقق مزيداً من الارباح ولذلك فهو يمثل الاستثمار الاكثر جاذبية للمصارف التجارية نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه كونه يستهدف تحقيق الربحية للمصرف.

١. يعد الائتمان المصرفي مصدراً هاماً من مصادر اشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إذ يساعد المشاريع في الحصول على القروض اللازمة لتمويلها، وكذلك يساعد على تمويل الافراد باحتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية لاسيما السلع المعمرة.

٢. يعمل الائتمان المصرفي على زيادة حجم التجارة الدولية من خلال فتح الاعتمادات المستندية حيث يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي.

٣. يحقق الائتمان المصرفي اقتصاداً متوازناً عبر توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتأمين انسيابيتها للمشاريع كافة، ويفترض ان يكون مقدار الائتمان ووقت منحه متوافقاً ومنسجماً مع حاجات النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية، كما ان الزيادة في منحه يساعد في تدفق قوة شرائية اذا لم يقابلها زيادة في السلع والخدمات بنسبة متقاربة وهنا سيحدث التضخم وبالعكس اذا كان الاقتصاد بحاجة الى تدفقات ائتمانية ولم تمنحه المصارف سيكون

## رابعاً: مفهوم التضخم

لا يزال مفهوم التضخم عرضة إلى الاختلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية، ويرجع سبب ذلك إلى أن نظرية التضخم قد مرت بتطورات عديدة تبعاً لتطور الفكر، لذلك فقد عرف التضخم بطرق مختلفة وقد تم التوصل إلى أن هنالك ثلاث اتجاهات لتعريف التضخم أولهما يعرف التضخم بناء على مسبباته والثاني يعرف بناء على أسبابه والثالث يعرف التضخم بناء على مظاهره وأسبابه وكما يلي :

الاتجاه الأول يعرف التضخم بناء على مسبباته، إذ يرى (ميلتون فريدمان) أن التضخم ظاهرة نقدية وأن رصيد النقود هو المحدد الرئيس للمستوى العام للأسعار، فمع كل زيادة في كمية النقد المتداول يرافقه انخفاض حاد في قيمتها وارتفاع الأسعار يمثل تضخم اقتصادي، فالعلاقة عكسية بين التضخم وقيمة العملة وحاول بول اينزيغ (paul einzig) تقسيم التضخم النقدي إلى خطوتين، يمثل فيها تضخم النقود (money inflation) الخطوة الأولى وتضخم الأسعار (price inflation) الخطوة الثانية والتي عندها يفشل الفائض النقدي في إشباع الطلب النقدي ويحصل الاختلال وترتفع الأسعار. (خليل، ١٩٨٢: ٥٨٥).

## خامساً: تأثير الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية

من المؤكد أن المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني تتأثر وتؤثر بعضها ببعض، وبما أن الدراسة تحاول أن تلقي الضوء على تأثير الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الكلية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، وكالاتي:

### ١. اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي:

هناك العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية دور النظام المالي المتطور في النمو الاقتصادي، كما أن الأساس النظري لهذه العلاقة هو الاقتصادي شومبيتر، حيث يرى أن الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية والتي يتلخص عملها في جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية وتقييم عمل المشروعات وإدارة المخاطر ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل.

## ٢. اثر الائتمان المصرفي على البطالة

إن الائتمان المصرفي يساهم في خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة لهم من خلال مساهمته في توسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي (طه، ٢٠٠٧: ٤٣٩) وتقليل حجم البطالة، إذ يتأثر حجم البطالة بقدر كبير (مع ثبات العوامل الأخرى) بالائتمان المصرفي للأفراد والشركات، إذ إن القروض أو الائتمان المصرفي النقدي يساهم في زيادة المعروض النقدي في التداول وأن البطالة ترتبط بعرض النقد بعلاقة عكسية، ومن هنا فإن ظهور أثر الائتمان المصرفي على حجم البطالة يعتمد بدرجة كبيرة على مدى فاعلية القطاع المصرفي في تنمية المجتمع.

## ٣. اثر الائتمان المصرفي على التضخم

من المعروف أن ظهور التضخم بالاقتصاد يأتي نتيجة وجود زيادة في عرض النقد، يقابلها عدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وبما أن الائتمان المصرفي يؤدي إلى زيادة حجم النقود والتأثير على السيولة العامة في الاقتصاد الوطني، فإن العلاقة تكون طردية بين زيادة أو تطور حجم الائتمان المصرفي باتجاه زيادة القروض من جهة، والتضخم من جهة أخرى، (مع ثبات العوامل الاقتصادية الأخرى).

## الاطار العملي

في الخطوة الأولى ستحلل استقراره السلاسل الزمنية، إذ أن جميع السلاسل ممكن أن تعاني من خاصية عدم الاستقرار وذلك بسبب معاملات الارتباط الذاتي بين قيم السلسلة نفسها أو يمكن أن تعاني من الاتجاه Trend، لذا ستحلل الاستقرار أولاً بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views9) وحسب الآتي:

### أولاً: وصف المتغيرات

حتى يتمكن من تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة ضمن الأنموذج الاقتصادي ووصفت المتغيرات الداخلة في الأنموذج كما في الجدول الآتي:

جدول(14) وصف المتغيرات الداخلة في الدراسة

الرمز	المتغيرات	المتغير	المدة
GDP	الناتج المحلي الاجمالي		
N	التضخم	المعتمدة	2004-2018
M	البطالة		
CR	الائتمان النقدي	المستقلة	

ثانياً: اختبار الاستقرار

يقع معامل الارتباط الذاتي بين (1، -1)، ويتخلف ١٢ سنة نلاحظ انها اخذت مساراً تنازلياً، اذ تبدأ ب ٦٧% ثم تنخفض بشكل تدريجي الى ١٣% حسب دالة الارتباط الكلية AC في المدة الاخيرة، و تشير دالة الارتباطات الجزئية PAC الى توزع القيم بشكل مقارب الى الصفر، اذ كانت في بداية الفترة ب (٦٧%) الى ان وصلت في نهاية الفترة الى (٠.٠٨%)، وحتى نستدل على جوهرية الدالة من الناحية الاحصائية وبمقارنة اختبار Q-Stat البالغة ٤٠.٠٤١ والتي اظهرت بانها اكبر من القيم المحتملة لاختبار كاي سكوير  $\chi^2$  البالغة ٧.٥ عند مستوى معنوية ٥% وبذلك نقبل الفرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة وحسب المخرجات الآتية:

سنلجأ الى تحليل الارتباط الذاتي بين قيم السلاسل الزمنية لبيان فيما اذا كانت تعاني من ارتباط جزئي وشامل وحسب الآتي:

١. اختبار دالة الارتباطات الجزئية Correlogram  
أخضعت البيانات قيد البحث الى اجراء اختبار الارتباط (Correlogram) وتم التوصل الى النتائج الآتية :  
أ. دالة الارتباطات الجزئية والكلية للانتمان النقدي تبين النتائج التي حصل عليها ان السلسلة الزمنية خالية من معاملات الارتباط الذاتي، كون استقرار السلسلة يتطلب ان يكون معامل الارتباط مساوي للصفر او قريب من الصفر، اي

جدول (٢) نتائج اختبار دالة الارتباطات المتغير الانتمان النقدية في العراق

Date: 07/10/20 Time: 15:25

Sample: 2004 2018

Included observations: 13

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.679	0.679	7.5002	0.006
		2 0.359	-0.190	9.7908	0.007
		3 0.274	0.217	11.256	0.010
		4 0.149	-0.203	11.734	0.019
		5 -0.063	-0.164	11.832	0.037
		6 -0.255	-0.216	13.638	0.034
		7 -0.426	-0.275	19.534	0.007
		8 -0.437	0.061	26.986	0.001
		9 -0.270	0.191	30.548	0.000
		10 -0.176	0.015	32.563	0.000
		11 -0.195	-0.098	36.268	0.000
		12 -0.139	-0.089	40.041	0.000

اجرينا الاختبار نفسه للمتغيرات التابعة ( الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ، التضخم) وتم التوصل الى النتائج التالية :

ب. دالة الارتباطات الذاتية للمتغيرات التابعة

جدول (٣) نتائج اختبار دالة الارتباطات لمتغير.....

Date: 07/10/20 Time: 15:32

Sample: 2004 2018

Included observations: 12

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.589	-0.589	5.2905	0.021
		2 0.069	-0.425	5.3694	0.068
		3 0.075	-0.220	5.4735	0.140
		4 -0.100	-0.232	5.6838	0.224
		5 -0.131	-0.582	6.0980	0.297
		6 0.441	-0.090	11.545	0.073
		7 -0.397	-0.180	16.849	0.018
		8 0.161	-0.178	17.933	0.022
		9 -0.028	-0.279	17.978	0.035
		10 -0.002	-0.151	17.978	0.055
		11 0.002	0.055	17.979	0.082

- **اختبار الاستقرار** دلّت النتائج اعلاه على عدم وجود ارتباط بين القيم من خلال الاعتماد على دالة الارتباط الكلية والجزئية اذ اتخذت مسارا تنازليا، فضلا عن مقارنة قيم اختبار Q-Stat البالغة 17.979 بتأخر 12 سنة بانها اكبر من قيم اختبار كاي سكوير البالغة 5.2 عند مستوى معنوية 5% و عليه نقبل الفرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية.
- **اختبار الاستقرار** بعد اجراء اختبار دالة الارتباطات الجزئية اتضح خلو قيم السلاسل من مشكلة الارتباطات الجزئية لذا سنلجأ الى تحليل الاتجاه لقيم السلاسل، لبيان خلوها من جذر الوحدة، وبالتالي التوصل الى سكون السلاسل وفقاً للاختبار ديكي-فوللر الموسع (ADF) وكما في الجدول التالي:

الجدول(15) نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المتغيرات قيد الدراسة

Variables	القيم الجدولية			القيم المحتسبة	Prob
	10%	5%	1%		
CR	-1.602	-1.974	-2.771	-3.6031	0.0018
M	-1.604	-1.968	-2.740	-2.9422	0.0065
GDP	-1.603	-1.970	-2.754	-2.498	0.0171
N	-2.747	-3.212	-4.297	-10.367	0.000

وبالتالي خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة لكافة المتغيرات، عند ثلاثة درجات ابطاء لكافة المتغيرات قيد الدراسة.

#### • تقدير الانموذج القياسي

في المرحلة السابقة تم فحص استقرار السلاسل الزمنية وثبت انها مستقرة بأخذ الفرق فضلا عن قدرتها ان تدخل معادلة الانحدار، وفي هذه المرحلة تم تقدير العلاقة بين المتغير المستقل الائتمان النقدي وإثره على المتغيرات التابعة وحسب مخرجات البرنامج الاحصائي :

1. **دالة انحدار العلاقة بين الائتمان النقدي والنتائج المحلي الاجمالي**

$$D(\text{GDP}) = 43559.69 - 0.02 D(\text{CR}) \dots \dots (1)$$

$$R^2 = 26\% \quad R^2(\text{adj}) = 19\% \quad f = 3.88 \quad p = 0.000$$

Predictor	T	P
C	2.53	0.02
DCR	-1.97	0.07

( $R^2 = 26\%$ ) نتيجة الاعتماد الكبير للنتائج المحلي الاجمالي على قطاعات رئيسة كالنفط بالدرجة الاساس يليها وبشكل ضعيف الزراعة والصناعة، فضلا عن ضعف التمويل المصرفي الاستثماري للمصارف التجارية في تمويل القطاعات الانتاجية التي تعود بالزيادة على الناتج المحلي الاجمالي .

#### • التقييم وفق المعايير الاحصائية:

أ- اختبار T-test من خلال مقارنة القيمة المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (1.97) يتضح انها اكبر من مثيلتها الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يدل على معنوية المعلمات المقدره عند مستوى معنوية (5%).

من خلال اختبار الاستقرار الذي تم اجرائه اتضح بأن المتغيرات جميعها ( الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، الائتمان النقدي) ، لم تحقق الاستقرار عند المستوى بحالاتها الثلاثة، اذ كانت قيم T المحتسبة اكبر من مثيلتها الجدولية وبالتالي نقبل الفرض البديل الدال وجود جذر وحدة للسلاسل ، لذا تم اعادة الاختبار للمتغيرات بعد اخذ الفرق الاول للمتغيرات (الناتج المحلي، والتضخم) لتتوصل الى استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرين، اذ ان T المحتسبة اصغر من مثيلتها الجدولية وبالتالي نقبل الفرض العدمي الدال على عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) ، اما ( الائتمان النقدي ) فقد استقر عند الفرق الثاني، اذ ان T الجدولية اكبر الجدولية وبالتالي قبول فرض العدم الذي ينص على خلو السلسلة الزمنية للائتمان النقدي من جذر الوحدة ، وحققت البطالة الاستقرار عند المستوى ، اذ كانت T المحتسبة اصغر من مثيلتها الجدولية

#### • التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

من خلال ملاحظة اشارة المعلمات المقدره لانموذج ، يتبين عدم تطابق اشارة المعلمة المتغير المستقل مع المتغير التابع مع النظرية الاقتصادية، اذ تشير الى العلاقة العكسية بين الائتمان النقدي والنتائج المحلي الاجمالي، يعزى هذا الى ان الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية يذهب الى أغراض استهلاكية ( كسراء السيارات والزواج وبناء بيوت السكن و....) وليس الى أغراض انتاجية والتي تنعكس بصورة ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، فضلاً عن ضعف تأثير الائتمان النقدي على الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما اكده قيمة

ب- اختبار F : من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة البالغة ٢ . بناء أنموذج انحدار لبيان اثر المتغير المستقل على البطالة (٣.٨٨) مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥% و ١٠% نجد ان المحتسبة اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل وعليه توفق الباحث في اختيار النموذج وبالتالي معنوية العلاقة للمتغيرات.

Predictor	T	P
C	9.32	0.000
DCR	-3.19	0.008

ب- التقييم وفق المعايير الاحصائية:

اختبار t من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (٣.١٩) وهي اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يدل على معنوية المعلمات المقدره . اختبار Test-F : من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة البالغة (١٠.١٩) مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١% و ٥% و ١٠% نجد ان المحتسبة اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الدال على معنوية العلاقة الكلية للأنموذج.

٣ . بناء أنموذج انحدار اثر المتغير المستقل على التضخم

بعد تحليل البيانات وفق البرنامج الاحصائي لبيان اثر الائتمان النقدي على معدل التضخم توصلت الباحثة الى النتائج الاتية:

$$D(N) = -6.09 + 2.74 D(CR) \dots (3)$$

$$R-Sq = 2\% \quad f = 0.29 \quad p = 0.000$$

Predictor	T	P
C	0.89	0.390
DCR	0.543	0.597

اظهر اختبار t من خلال مقارنة قيمته المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (٠.٥٤) وهي اقل من القيمة الجدولية وبالتالي رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي الذي يدل على عدم معنوية المعلمات المقدره .

اختبار Test-F : من خلال مقارنة F المحتسبة البالغة (٠.٢٩) مع قيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١% و ٥% و ١٠% فان الجدولية اكبر من المحتسبة وبالتالي قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل .

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### الاستنتاجات

١ . في علاقة الائتمان النقدي مع الناتج المحلي في العراق اظهرت النتائج القياسية مخالفتها للمنطق النظرية الاقتصادية ، والسبب يعود الى ان معظم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية في العراق لا يذهب الى الانتاج وانما

أ- التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

تبين النتائج اعلاه ان اشارة المعلمة المقدره للائتمان النقدي في علاقتها مع البطالة متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية ، كونها حققت علاقة عكسية اي ان زيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية سيساعد على تقليل من البطالة بمقدار (٣.٩١) وبالتالي التطابق مع منطق النظرية الاقتصادية ، اما قوة العلاقة المفسرة حسب اختبار R-Sq فقد بلغت (٤٨%) والباقي من نسبة التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الانموذج، الا ان تأثير الائتمان النقدي ضعيف نسبيا لنفس الاسباب المذكورة وهي شكل القروض الممنوحة اغلبها استهلاكية .

أ- التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

من النتائج اعلاه يتبين ان المعلمة المقدره للائتمان النقدي في علاقتها مع التضخم متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية، كونها حققت علاقة طردية اي ان زيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية يؤثر على التضخم بالزيادة النسبة (٢.٧٤)، كون القروض الممنوحة لا تذهب الى مسارات تنموية، الا ان عدم ظهور ذلك على معدل التضخم الفعلي يعود للمعالجات السريعة للسياسة النقدية، وهذا ما اظهرته القوة الضعيفة جدا لأثر الائتمان على التضخم فقد بلغت قيم  $R^2 = 0.02$  وهذا منطقي لان عملية التحكم بالتضخم سياسة يقوم بها البنك المركزي العراقي من خلال مزاد العملة اي يقوم بالتحكم بقيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة والباقي من نسبة التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج .

ب- التقييم وفق المعايير الاحصائية:

- ٤ . التحيز الذي تعمل به الحكومة للمصارف هنا لا يجدي نفعاً للاقتصاد العراقي ، لهذا يجب عليها الابتعاد عن التحيز والتوجه ترك المصارف الحكومية والخاصة للمنافسة وجعلها تعمل وتنوع مصادر دخلها الذي يعتمد في معظمه على مزاد العملة والفرق بين السعر الرسمي والمعلن .
- ٥ . هناك خطط وفرص استثمارية كبيرة تقدمها البيئة الاقتصادية العراقي تساعد المصارف التجارية على استثمار السيولة التي تمتلكها وتحقيق ربحية مناسبة وهذا سيساعدها على ترك الاستغلال الاخلاقي على سبيل المثال هامش الربح العالي الذي تقرضه .

### المصادر

عبد الحميد، رضا السيد. (٢٠٠٢). عمليات البنوك، ط ٢: دار النهضة العربية.

طه ، طارق. (٢٠٠٧). ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت . الاسكندرية : دار الفكر الجامعي.

سامي خليل. (١٩٨٢). النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكتاب الثاني: كاتمة للنشر والترجمة والتوزي الكويت.

سعيد، عبدالسلام لفته. (٢٠١٤). ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي . بغداد : مكتبة السيسبان.

عذافة، حيدر حسين. (٢٠١٨). فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق. اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه بالاقتصاد .

الربيعي ، فلاح خلف. (٢٠٠٨). سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن / العدد ٢٢٥٤ ، سوريا.

عبد العزيز القطيفي. (١٩٩٩). النمو الاقتصادي . بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.

عبدالباقي، اسماعيل ابراهيم. (٢٠١٥). ادارة البنوك التجارية . عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع.

Charles Siegel. (٢٠٠٦). The End of Economic Growth , published by the preservation Institute , Berkeley.

يذهب الى الاستهلاك ( كسراء الاراضي والسيارات والزواج... ) .

٢ . ان نتائج القياسي تبين اثر ضعيف للائتمان المصرفي على التضخم في العراق كما بين (  $R-Sq = 2\%$  ) وهذا يعود الى ان التضخم في العراق يتم التحكم به من قبل السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من خلال مزاد العملة وبالتالي غياب التأثير للائتمان النقدي.

٣ . نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي (١٩.١%) توزعت بين ١٥.١% للمصارف الحكومية و ٤% للمصارف الخاصة ، تعد نسبة ذات تأثير ضئيل في النمو الاقتصادي لانها لا تلبى حاجة المشروعات التنموية في البلد، في حين انخفض الائتمان التعهدي الى ٤٠.٦ ترليون بعد ان كان ٥٠.٩ خلال فترة الدراسة.

٤ . التحيز الممارس من قبل الحكومة في انشطتها لصالح مصارفها على حساب المصارف الخاصة ، ولهذا نجد سيطرة المصارف الحكومية على ما نسبته ٨٥.٨% من اجمالي الودائع، اما المصارف الخاصة ١٤.٢% من تلك الودائع، كما ويضاف الى ذلك ، منع الوزارات بدوائرها كافة، من قبول الصكوك التي تزيد قيمتها على ٢٥ مليون ، والمسحوبة على المصارف الخاصة .

٥ . جمود السيولة لدى المصارف على الرغم من بلوغها نسب عالية ، الا ان القطاع بات عاجزا عن تشغيل واستثمار موجوداته والودائع الموجودة لديه ، بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية ، ويحقق له ربحية مناسبة عن طريق استغلاله للفرص الاستثمارية المتاحة.

### التوصيات

١ . ينبغي على المصارف التجارية التي تمنح الائتمان النقدي في العراق توجيه الائتمان نحو الانتاج الذي يكون عامل مساعد في زيادة النمو الاقتصادي وتقليل الائتمان الموجه نحو الاستهلاك بتباعد خطط فعاله وكفؤه والمتابعة المستمرة للائتمان المقدم.

٢ . استمرار السياسة النقدية في دعم الدينار العراقي وضخ الدولار للتقليل التضخم سينتج لنا خسائر جمة في التضحية باحتياطي الدولار ، لهذا يتوجب تنويع مصادر الدخل بالنسبة للحكومة من خلال دعم كافة القطاعات الاقتصادية ، وترك الدينار العراقي في مواجهة التضخم ، ويكون للائتمان المصرفي المقدم دور كبير في دعم قوة الدينار العراقي .

٣ . يتوجب على المصارف التجارية في العراق اتخاذ كافة التدابير التي تقلل من مخاطر عدم تسديد المقترض والتوجه نحو ضخ كميات كبيرة من الائتمان الهادف الى زيادة النمو الاقتصادي سيما وان المصارف التجارية العراقية تمتلك من السيولة مبالغ كبيرة ستحدث طفرة نوعية في النمو الاقتصادي لو تم استعمالها بشكل فعال.